

التأمين التكافلي كأحد الاستراتيجيات للحد من المخاطر التأمينية: نموذج التجربة الماليزية

Takaful insurance as one of the strategies to reduce insurance risks: the Malaysian experience model

ضربان فاطنة

مخبر المقاولاتية والتنمية المستدامة
المركز الجامعي تيبازة - الجزائر
dorbane.fatna@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2024/01/25

برغوث أسامة*

مخبر المقاولاتية والتنمية المستدامة
المركز الجامعي تيبازة - الجزائر
berghout.oussama@cu-tipaza.dz

تاريخ القبول للنشر: 2024/01/04

تاريخ الاستلام: 2023/05/04

ملخص:

يمثل التأمين التكافلي إحدى الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في إدارة المخاطر، والتي تتميز بالتعاون والتضامن بين المشتركين، يتضمن هذا النوع من التأمين تغطية شاملة للمصاريف المتعلقة بالرعاية الصحية والوفاء والمسؤولية المدنية، يتم إدارة المخاطر بشكل دقيق للحد من التبعات السلبية المرتبطة بالحوادث والكوارث الطبيعية والأمراض وغيرها من الأحداث التي يمكن أن تؤثر على حياة المشتركين، استعرضنا من خلال هذه الدراسة التجربة الماليزية التي تعتبر نموذجا يقتدى به، بنجاحها في استخدام التأمين التكافلي كإستراتيجية للحد من المخاطر التأمينية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر التأمينية، شركات التأمين، التأمين التكافلي، التجربة الماليزية.

تصنيفات JEL: G22، G32، I38، D81.

Abstract:

Takaful insurance represents one of the strategies that can be used in risk management, which is characterized by cooperation and solidarity among the participants. This type of insurance includes comprehensive coverage of expenses related to health care, death and civil liability. Risks are managed accurately to reduce the negative consequences associated with accidents, natural disasters, diseases and other Events that can affect the lives of the subscribers, we reviewed through this study the Malaysian experience, which is considered a role model, with its success in using Takaful insurance as a strategy to reduce insurance risks.

Keywords: insurance risk management, insurance companies, Takaful insurance, the Malaysian experience.

Jel Classification Codes: G22، G32، I38، D81

* المؤلف المراسل.

يعد موضوع التأمين التكافلي كإستراتيجية للتقليل من المخاطر التأمينية، إذ يعتبر مفهوما جديدا يهدف إلى تعزيز التكافل والتأزر بين الأفراد في المجتمع وتوزيع المخاطر بينهم، وتوفير الحماية المالية للمشاركين من خلال التضامن الاجتماعي حيث يتم جمع مساهمات مالية من المشاركين في صندوق تكافلي مشترك، ويتم استخدام هذه المساهمات لتغطية الخسائر المالية التي يتعرضون لها بسبب الحوادث المؤمن عليها.

ويعد التأمين التكافلي مناسبا للأفراد والعائلات ذات الدخل المحدود، حيث يسمح لهم بالحصول على الحماية المالية التي يحتاجون إليها بأسعار معقولة ومنافسة، كما أنه يساهم في تعزيز الثقة بين المشاركين في المجتمع، ويعتبر من الأدوات الفعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

التأمين التكافلي يواجه تحديات عدة، منها الأزمات الاقتصادية والمنافسة المتزايدة، وصعوبة تحديد المخاطر وتحديد الأسعار، بالإضافة إلى التحديات اللوجستية والتكنولوجية، يتطلب ذلك تطوير الإدارة والابتكار في المنتجات والخدمات وتحسين التواصل مع العملاء.

إن هدف هذه الدراسة هو تحليل التأمين التكافلي، وتحديد الأسباب التي جعلت دولة ماليزيا تميز عن التأمين التقليدي وتوضيح كيف يمكن استخدامها كاستراتيجية للحد من المخاطر التأمينية، كما ستتناول بعض العوامل التي تؤثر على قرارات الأفراد والشركات في اختيار التأمين التكافلي، وكذلك ستحلل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق هذه الاستراتيجية.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث ستمم مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع التأمين التكافلي في ماليزيا.

بناء على ذلك، يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال التالي: "هل يمكن أن يكون التأمين التكافلي كإستراتيجية فعالة للتقليل من المخاطر التأمينية؟" ولتحقيق هذه الإشكالية، سيتم وضع الفرضيات التالية:

- يمكن للتأمين التكافلي أن يكون كاستراتيجية فعالة للتقليل من المخاطر التأمينية.
- التجربة الماليزية في مجال التأمين التكافلي تشكل نموذجا جيدا لدراسة فعالية هذه الاستراتيجية.
- تهدف هذه الدراسة إلى تحديد فعالية التأمين التكافلي كاستراتيجية للتقليل من المخاطر التأمينية، مع التركيز على تجربة ماليزيا في هذا المجال، ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم الدراسات إلى الأقسام التالية:
- المحور الأول: إدارة المخاطر التأمينية: المفاهيم والتطبيقات العملية.
- المحور الثاني: التأمين التكافلي.
- المحور الثالث: تجربة ماليزيا في تنفيذ التأمين التكافلي.

تناولت الدراسات السابقة التأمين التكافلي كاستراتيجية للتقليل من المخاطر التأمينية، بالإضافة إلى شرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتأمين التكافلي وأهميته في الحد من المخاطر التأمينية والتي نذكرها:

- ❖ دراسة لعمرو محمد عبد الرحمن (2019)، حول "تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتأمين التكافلي في المجتمعات الإسلامية"، خلصت الدراسة إلى وجود آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية للتأمين التكافلي في المجتمعات الإسلامية حيث يساهم في تحسين الحياة المجتمعية والتضامن الاجتماعي ويحمي المشاركين من المخاطر.

❖ دراسة أمينة عبد الله وعلي بن حسين (2016)، تحت موضوع "دور التأمين التكافلي في إدارة المخاطر التجارية: دراسة حالة لشركات التأمين في الإمارات العربية المتحدة"، توصلت الدراسة إلى أن التأمين التكافلي يعد كمحور هام في إدارة المخاطر التجارية، حيث يمكن استعماله كأداة فعالة للتعامل مع المخاطر التجارية وتحقيق الاستدامة المالية للشركات في الإمارات العربية المتحدة.

يهدف مقالنا هذا إلى توضيح الرؤية حول فعالية التأمين التكافلي كاستراتيجية للتقليل من المخاطر التأمينية وذلك من خلال تحليل التجربة المالية.

2. إدارة المخاطر التأمينية: المفاهيم والتطبيقات العملية

1.2. الحماية المالية لشركات التأمين

تعد شركات التأمين من الشركات الهامة التي تساعد في تخفيف المخاطر المالية عن المؤسسات والأفراد، وتقدم هذه الشركات خدمات متنوعة مثل التأمين على الحياة والصحة والممتلكات والسيارات وغيرها، وتختلف شروط التأمين وتكاليفها من شركة لأخرى وفقا للخدمات التي تقدمها والمخاطر المحتملة والأفراد أو المؤسسات المؤمن عليها.

1.1.2. تعريف شركة التأمين

يعرف محمد عبد الفتاح شركات التأمين بأنها: "شركات تقوم بتقديم خدمات التأمين للأفراد والشركات، وتعتبر هذه الخدمات ضرورية لتوفير الحماية المالية للأفراد والشركات في حالة وقوع حوادث أو مخاطر محتملة وتشمل خدمات التأمين تغطية الأضرار المادية والجسدية والمسؤولية المدنية والتأمين على الحياة والصحة والسفر والسيارات والمنازل والأعمال التجارية وغيرها، وتختلف شركات التأمين في نوعية الخدمات التي تقدمها وفي الأسعار والشروط التي تفرضها، وتخضع للرقابة والتنظيم من قبل الجهات الحكومية المختصة". (فودة، 2013)

كما يعرفها أيمن زيد وآخرون على أنها: "شركة تقوم بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، بهدف تخفيض الخسائر التي قد يتعرض لها المؤمن، إضافة إلى مساهمته في التنمية الاقتصادية وتوفير مورد مالي، فهي بذلك تقوم بدور الوسيط المالي بتجميع الأموال أو جذب المدخرات على شكل أقساط". (أيمن زيد وآخرون، 2015، ص 175، 174)

من خلال التعريفين السابقين يمكننا تعريف شركات التأمين بأنها مؤسسات تقوم بتوفير خدمات التأمين للأفراد والشركات والمؤسسات، بهدف تحقيق حماية مالية وتعويفية في حالة وقوع خسائر، مقابل دفع أقساط بشروط وضوابط متفق عليها بين الشركة والعميل.

2.1.2. العناصر التقنية للخدمة التأمينية

إن شركات التأمين تقوم بتقديم خدمات التأمين للعملاء على أساس عقود تأمينية تحتوي على العناصر التقنية الأساسية الآتية:

❖ **قسط التأمين:** وهي قيمة القسط المدفوع من قبل العميل الراغب في العملية التأمينية، أي يعتبر القسط المدفوع كسعر للخدمة التأمينية.

❖ **الخطر:** وهو الحادث المحتمل وقوعه مستقبلا وبشكل لاإرادي مؤديا لخسارة مالية يمكن قياسها كمياً.

❖ **مبلغ التأمين:** عند تحقق الخطر المؤمن ضده يصبح للعميل الحق في مبلغ التأمين الذي تلتزم الشركة بدفعه له (بن بيتش بلال وآخرون، بدون تاريخ، ص 338).

التأمين التكافلي كأحد الاستراتيجيات للحد من المخاطر التأمينية: نموذج التجربة الماليزية

بالنظر لعناصر الخدمة التأمينية، عموماً فإن الهدف من شركات التأمين هو تقديم خدمات مالية تعويضية للعملاء سواء كانوا أشخاص أو شركات بسبب الأخطار المتوقع حدوثها، مقابل ما تم تخصيصه من مبالغ مالية لهذه العملية من طرف العملاء وهو ما يخلق مورداً مادياً للشركات التأمينية، التي بدورها تقوم باستثمار الأموال المودعة عندها.

2.2. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لشركات التأمين:

كغيرها من المؤسسات الاقتصادية تبرز أهمية شركات التأمين بأهمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي كالآتي:

1.2.2. الأهمية الاقتصادية

تأمين الممتلكات يمثل دوراً مهماً في الاقتصاد بتوفير الأمن والثقة للأفراد والشركات لتحفيز الاستثمار والتجارة حيث

يعتبر التأمين من أهم وسائل الادخار والاستثمار حيث يعمل على:

- زيادة الإنتاج.
- تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية.
- العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية.
- المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة.

2.2.2. الأهمية الاجتماعية

التأمين له أهمية اجتماعية كبيرة حيث يساعد على حماية المجتمع بشكل عام من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الفرد والمجتمع ككل، مما يحقق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة بنحو يساعد في تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على التقليل من الحوادث (بن بتيشبالال، بدون تاريخ، ص 338).

وبالرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها التأمين، إلا أن نشاطها لا يخلو من المخاطر، وتتميز الشركات التأمينية بمجموعة من المخاطر تستلزم استراتيجيات خاصة لتفادي المخاطر أو لإدارتها في حال حدوثها وهو ما يعرف بإدارة المخاطر التأمينية.

3.2. مخاطر شركات التأمين

قبل الحديث عن مفهوم إدارة المخاطر المعتمد من قبل شركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية، لابد من معرفة

مفهوم المخاطر وأسبابها:

1.3.2. مفهوم المخاطر

التعريف 1: هي فرص أو احتمال الخسارة أو تعرف حسب الإحصائيين أنه التشتت عن التوقعات أي انحرافات غير متوقعة أو محتملة تحدث لأسباب ما، أي انحراف سلبي عن النتيجة المرجوة أو المتوقعة (أيمن زيد وآخرون، 2015، ص 178).

التعريف 2: هو الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع حادث ما (P.R.Gupta, 2016, p 3).

التعريف 3: توقع اختلافات في العائد المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه (فيروز جيرار، 2018، ص 35).

نستنتج من خلال ما سبق بأن المخاطر هي مجموع الخسائر المادية أو غير المادية، المرتبطة بأسباب غير متوقعة وغير متحكم فيها، أدت إلى الانحراف على النتائج المأمولة والمخطط لها.

2.3.2. تحليل المخاطر التي تواجه شركات التأمين وكيفية التعامل معها

تختلف أنواع المخاطر المتوقع حدوثها حسب نوع المؤسسة، إذ تتميز شركات التأمين بأنواع من المخاطر تميزها عن

المؤسسات الأخرى، نظراً لحساسية شركات التأمين وارتفاع درجة المخاطرة فيها:

- مخاطر الاكتتاب: وهي المخاطر التي تحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، ولتفادي هذا الخطر تسعى شركات التأمين إلى تخفيض مخاطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير جدا من وثائق التأمين.
 - مخاطر الاستثمار: تتعرض استثمارات شركات التأمين إلى مخاطر مختلفة تتعلق في مجملها بأداء هيكل عوائد وسيولة محفظتها الاستثمارية، ويطلق على هذا الصنف من الأخطار بأخطار الأصول نتيجة الارتباط المباشر أو غير المباشر بإدارة أصول المؤمن، لأن شركات التأمين ملزمة بتكوين المخصصات وأيضا امتلاك الأصول الكافية لتغطيتها.
 - مخاطر إعادة التأمين: تتعلق بعدم ملاءمة برنامج إعادة التأمين، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة وبالتالي ضرورة دراسة مدى حاجة المؤمن للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين، واختيار نوعه المناسب وتحديد شروط الاتفاقية المرافقة.
 - مخاطر التشغيل: وهي الخسارة الناجمة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة (العمال داخل المؤسسة) وهذا النوع من المخاطر ناتج عن العمليات اليومية للمؤسسات التأمينية، مثل الاحتيال المالي، التزوير، تزيف العملات، السرقة الجرائم الإلكترونية.
 - مخاطر السيولة: وهي ناتجة ومتعلقة بعدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها بشكل فوري، والتعثر في سداد المطالبات إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالخسارة الناتجة عن تسييل الأصول وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لالتزاماتها تجاه الشركة في الوقت المحدد (حساني حسين بن الحاج وآخرون، 2016، ص ص 6-7).
 - المخاطر الائتمانية: وتشمل المخاطر المتعلقة بقطاع التأمين ومخاطر تغيرات السوق وهي:
 - المخاطر القانونية والتشريعية: تتعلق بالأثر المالي لتغيرات القوانين والتنظيمات، كقوانين البيئة والقوانين المحددة لحجم الاستثمار وميادينه.
 - مخاطر تغيرات سوق التأمين: وهي المخاطر الناتجة عن المنافسة واحتياجات المؤمن لهم وسلوكه اتجاه شراء منتجات التأمين وبالتالي البحث عن استراتيجية تسويقية مناسبة من شأنها تقليل هذا النوع من المخاطر.
 - المخاطر الكلية المتعلقة بالمحيط: وهي المخاطر المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المحيطة بصفة عامة ولها تأثير غير مباشر على شركات التأمين، وهي مخاطر لا يمكن مراقبتها مثل: التضخم، مخاطر الدورة الاقتصادية وغيرها (سنجاق الدين نور الدين وآخرون، 2015، ص ص 10-11).
- من خلال تنوع المخاطر التي تواجه هذا النوع من الشركات، وعلى الأغلب لا يمكن توقعه مما يحتم على شركات التأمين اتخاذ إجراءات وتحديد استراتيجيات معينة للتعامل مع المخاطر المذكورة بالشكل الذي يضمن الحد من تأثيرها على أداؤها ومردوديتها.

4.2. إدارة مخاطر شركات التأمين

تطرقنا سابقا حول مجموعة من المخاطر التي قد تواجه شركات التأمين، والتي تقوم الشركات بإدارة مخاطرها وفق استراتيجياتها المعتمدة في التسيير، وبرز مفهوم إدارة المخاطر كأحد أهم الميزات التنافسية في شركات التأمين، فكلما زادت قدرة شركات التأمين على إدارة المخاطر المحتملة والمتعلقة بالنشاطات التأمينية، جعل منها شركة ذات مكانة في سوق التأمينات وبالتالي يمكن للشركات التأمينية المتميزة في إدارة المخاطر، تقديم خدمات أفضل وتوفير تغطية تأمينية أوسع وأكثر شمولية لعملائها.

التأمين التكافلي كأحد الاستراتيجيات للحد من المخاطر التأمينية: نموذج التجربة الماليزية

ويتطلب إدارة المخاطر في شركات التأمين عملية تحليلية وتقييمية للأخطار المتوقعة التي قد تؤثر على النشاط التأميني بالإضافة إلى تحديد الإجراءات اللازمة للحد منها أو التعامل معها بشكل فعال، كما ينبغي عليها تحديث استراتيجياتها لإدارة المخاطر بشكل دوري ومتابعة تطورات سوق التأمينات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على أداء الشركة ومخاطرها، بالشكل الذي يمكنها من التميز في إدارة المخاطر وتحقيق نجاح مستدام في الصناعة التأمينية.

1.4.2. مفهوم إدارة المخاطر

عرف (George E. Rjeda) إدارة الخطر على أنها "عملية نظام لتحديد وتقييم الخسائر المادية الناتجة عن تحقق الأخطار التي تصيب الأفراد والمنشآت واختيار وتنفيذ أنسب الوسائل لمواجهة هذه الخسائر" (فيروز جبرار، 2018، ص 37). كما تشير إدارة المخاطر إلى الثقافة والعمليات والهياكل الموجهة نحو الإدارة الفعالة للفرص المحتملة، تتضمن عملية إدارة المخاطر والتطبيق المنهجي للإدارة والسياسات والعمليات والإجراءات من أجل تحديد وتحليل وتقييم ومعالجة ورصد المخاطر. (حساني حسين بن الحاج وآخرون، 2016، ص 8).

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم إدارة المخاطر هو مجموع الإجراءات والسياسات التي تتخذها المؤسسات كآلية لتطبيقها في حالة الخطر، إما لتفادي أو تقليل أو حتى إلغاء المخاطر التي تهدد الشركة التأمينية، وذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس نسب الأخطار المحيطة بالشركة داخليا وخارجيا.

2.4.2. مراحل إدارة المخاطر

تمر مرحلة إدارة المخاطر بثلاث مراحل رئيسية كما يلي:

الشكل (1): مراحل إدارة المخاطر



المصدر: من تصميم الباحثين، بناء على: بن سعيد محمد وبعاشي خالد، الملتقى الوطني للتوجهات الاستراتيجية لحوكمة الشركات ومدى تفعيلها تشريعيا ومؤسساتيا في الجزائر، حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، جامعة جلالى اليابس، سيدي بلعباس، 18 أبريل 2018، ص 7. تركز إدارة المخاطر بترتيب مراحل إدارة المخاطر حسب الأولويات حيث تسعى لتفادي حدوث المخاطر وذلك باتباع السياسة التأمينية دو تغيير أو تحايل للمشاكل الداخلية، مع مراقبة أنية للمتغيرات الخارجية، هذا ما يؤدي بالضرورة إلى عدم حدوث الخطر في حدود اتباع استراتيجية إدارة المخاطر حسب نوع النشاط التأميني.

وفي حال حدوث أخطار والتي تكون أغلبها من المحيط الخارجي، أو مشاكل في تسيير الأنظمة الداخلية تحاول الشركات التأمينية السيطرة على المخاطر من خلال تفعيل آلية السيطرة على المخاطر، والتي تكون باتباع الاستراتيجية التي أوصت بها مستجدات نظام الملاءمة كما يلي:

- التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة ORSA: تحديد ما إذا كانت مخاطر معينة قد تنحرف عن الافتراضات التي تقوم عليها حسابات رأس المال.
- الإدارة الديناميكية لمخاطر الاستثمار: والتي تدعم حرية الاستثمار لشركات التأمين بما في ذلك الأصول الخطرة مع ضرورة احترام والحفاظ على مبدأ الشخص المحتاط.

- تفعيل دور مجلس الإدارة في متابعة المخاطر: وذلك بإعطاء مجال أوسع لمجلس الإدارة في متابعة التطورات بشكل آني، بهدف ربط مجلس الإدارة مع الإدارة المتخصصة في متابعة المخاطر، ما يعطي مرونة للإدارة في تحيين الإجراءات والقوانين الملائمة لحالة الخطر الواقع أو المتوقع. (منال بن شيخ، 2018، ص 217).

وفي الأخير مرحلة تحويل الخطر وذلك بنقل الأخطار من قسم إلى قسم أو من إدارة إلى إدارة أقل تأثرا من الجزء المتأثر بالخطر الحاصل، كآلية للتقليل من ضرر الخطر على المؤسسة وتعد آلية نقل الأخطار وتحويلها وسيلة فعالة للتقليل من حدة الصدمات الناتجة عن الأخطار غير المتوقعة. (سنجاق نور الدين وآخرون، 2015، ص 19)

3.4.2. أسس إدارة المخاطر في شركات التأمين

ترتكز إدارة المخاطر على مجموعة من المبادئ والأسس نذكر منها:

❖ مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا، ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة على المخاطر، وينبغي أن يكون لدى المؤسسة إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، كما يتعين على الإدارة تخصيص موارد تمويلية كافية للموظفين لدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

❖ تكامل إدارة المخاطر: حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة فإنه يجب ألا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة، نظرا لأن هناك تداخلات بين المخاطر التي تواجهها المؤسسة وكما هو معلوم فإن أنشطة المؤسسة يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال، لذا فالمسؤولون عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المرتبط بهم.

❖ تقييم وقياس المخاطر: إن جميع المخاطر يجب أن يتم تقييمها بصورة وصفية وبصورة منتظمة، كما يجب أن يكون التقييم بصورة كمية حيثما أمكن ذلك، ويأخذ في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة بالإضافة إلى وجود سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات محتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات. (منال بن شيخ، 2018، ص 218)

5.2. اتجاهات مخاطر التأمين الحديثة:

يعتبر مديرو إدارة المخاطر أن مخاطر التأمين أصبحت تتغير مع الوقت، والتي ألزمت متابعة وتحيين لأنواع المخاطر التي تلحق بمؤسسات التأمين وهي متعلقة في الأغلب بالتطور التكنولوجي التي نبرزها على النحو التالي:

❖ زيادة تعقيد وتكرار التهديدات السيبرانية: لم تعد تقتصر مخاطر شركات التأمين على المخاطر التقليدية، بل الحوادث الإلكترونية والتي أصبحت تتعرض لها شركات التأمين نفسها، بسبب الاختراقات المتكررة للشركة وتعرض سرية المؤمنين إلى الاختراق.

❖ زيادة طلب المستهلكين على خدمات التأمين المجمع: وهي البحث عن الحماية الشاملة من جميع أشكال المخاطر التي يمكن السيطرة عليها.

❖ زيادة طلب المستهلكين على الخدمات الرقمية: تقوم الشركة التي تعمل في مجال التأمين بالبحث عن شركات متخصصة في خدمات معينة لتقديم تلك الخدمات لعملائها، ومن أمثلة هذه الخدمات شراء سيارة والتعاقد مع شركة

تأمين توفر خدمة الصيانة في حالة وقوع حادث، يتم استخدام التكنولوجيا لتحديد موقع الحادث أو تحديد حجم الضرر في السيارة، وذلك لتوفير خدمة أفضل للعملاء. يهدف ذلك إلى تحسين تجربة العملاء وتوفير خدمات متميزة لهم. ❖ نمو اعتماد التكنولوجيا بين العملاء: إن استخدام التكنولوجيا بين العملاء لطلب وتتبع الخدمات التأمينية، يجعلها معرضة لتداخل المعلومات نظرا لدخول أكثر من طلب في آن واحد، وهو خطر يؤدي اختفاء الشركة من سوق التأمينات(منال بن شيخ، 2018، ص 218).

تواجه شركات التأمين اليوم تحديا كبيرا في إدارة المخاطر المتعلقة بالتطور التكنولوجي السريع، فقد أصبح منافسوها يعتمدون بشكل متزايد على التكنولوجيا في تطوير خطط تسويقية ابتكارية، ما يزيد من احتمالية اختفاء الشركات التقليدية وبالتالي، أصبحت ميزانية تحديث الأنظمة التكنولوجية من أهم الأولويات لدى شركات التأمين، حتى تتمكن من مواكبة التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي والاستجابة لتطلعات الزبائن في عالم متغير بسرعة فائقة.

6.2. استراتيجيات التميز

نظرا لتعدد شركات التأمين في السوق أصبح جذب العملاء من أهم الاستراتيجيات التي تحاول الشركات اتباعها خاصة مع زيادة العرض لهذه الشركات، وتحول العميل من هدف تلبية الحاجة إلى المفاضلة بين البدائل المتاحة لتلبية نفس الحاجة، لذلك توجهت الشركات للبحث عن ميزة لها مقارنة مع الشركات الأخرى وهو ما يسمى باستراتيجية التميز التي تعتمد على الشركات لخلق الميزة التنافسية.

1.6.2. مفهوم الميزة التنافسية

يعد الاقتصادى مايكل بورتر أول من تطرق لمفهوم الميزة التنافسية حيث عرفها "الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل الشركة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا بمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع". (Kenneth Saldanha, accessed in: 05-12-2022)

2.6.2. مصادر الميزة التنافسية

هناك عدة مصادر لخلق الميزة التنافسية في الشركات على اختلاف مهامها وأنشطتها، فنجد أن من أهم مصادر خلق هذه الميزة ما يلي:

- ركز (داي ووينسلي 1988): على مصدرين مطلوبين وضروريين في خلق الميزة التنافسية وهي: المهارات المتفوقة، والموارد المتفوقة.
- بينما أكد (نادلر وتوشمان 1986): على أن المنظمات يمكن أن تحقق الميزة التنافسية فقط من خلال الإدارة الفعالة لليوم بينما تخلق الإبداع بشكل مستمر للغد.
- ويرى (بارني 1991): أنه ليس كل موارد المنظمة تحمل إمكانية المزايا التنافسية بدلا من ذلك يجب أن تمتلك أربع خواص: الندرة، القيمة، غير قابلة للتقليد، وغير قابلة للاستبدال(فيروز جيران، 2016، ص 155).

الميزة التنافسية تتجدد مع الوقت وتتغير مع التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي المتسارع لذلك يعتبر وجود مصدر ثابت للميزة التنافسية غير ممكن، فكل إبداع وابتكار يعطي قيمة مضافة للمنظمات ويدخل ضمن استراتيجية التميز، وتعتمد شركات التأمين عن خلق تميز لها ضمن السوق منها شركات التأمين الإسلامية التي اعتمدت على التأمين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية كميزة تنافسية لجذب نوع خاص من العملاء.

3.التأمين التكافلي

التأمين التكافلي هو نوع من أنواع التأمين يهدف إلى توفير الحماية والدعم لأفراد المجتمع المشاركين فيه، ويتميز بالتعاون والتضامن بين أفراد المجتمع لتحمل المخاطر المالية المترتبة على الأحداث العرضية، وتعتبر القيم الإسلامية والتعاون الاجتماعي مبادئ أساسية في هذا النوع من التأمين .

1.1. مفهوم التأمين التكافلي

❖ **التأمين التكافلي كعقد:** يقصد بالتأمين التكافلي اجتماع القوى والجهود في المجتمع للمحافظة على مصالحهم وأهم تعريف بارز لفكرة التكافل في قوله صلى الله عليه وسلم (المؤمن للمؤمن كالبنيان يسد بعضه بعضاً) رواه البخاري فالتأمين لغة هو مشتق من كلمة الأمن والتي تدل على الطمأنينة وزوال الخوف.

❖ **أما التأمين التكافلي اصطلاحياً:** هو عقد تأمين جماعي يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال بقصد التعاون والتضامن مع بقية المشتركين لتعويض المتضررين منهم على أساس التبرع وتتولى إدارة العمليات التأمينية شركة تحمل صفة وكيل بأجر معلوم. (عتيقة بن طاطة، 2018، صص 85-86)

❖ **التأمين التكافلي كنظام:** التكافل هو التأمين الإسلامي المقابل للتأمين التجاري التقليدي وهو اتفاق بين شركة التأمين التعاوني وشخص على قبوله عضواً في هيئة المشتركين، والتزامه بدفع مبلغ معلوم (القسط) على سبيل التبرع لهيئة المشتركين، على أن تدفع له الشركة نيابة عن الهيئة من هذا المال، لتعويض عن الضرر الفعلي الناتج عن وقوع خطر معين، وتحدد وثيقة تأمين الخطر المؤمن منه والتعويض الواجب وأسس تقدير هذا التعويض (داودي الطيب وآخرون، ص 149).

نستنتج من خلال التعاريف أن التأمين التكافلي، أحد أوجه الابتكارات في النشاطات التأمينية وهي عقد بين ثلاثة أطراف مثله مثل التأمين التجاري العادي إلا من حيث المؤمن له، والذي يكون مجموعة من المساهمين والمتبرعين في العملية التأمينية من أجل تعويض المؤمن عن الأخطار التي يمكن حدوثها، مع تحديد المبالغ الواجب تعويضها للمتضررين.

2.3. أركان عقد التأمين التكافلي

وهي الأطراف التي تشكل العقد مع الشركة:

❖ **طرفا العقد:** وهما المشترك ويسمى المستأمن أو المؤمن له من جهة وقد يكون فرداً أو مؤسسة، والمؤمن الذي تمثله مجموع المشتركين الذين تنوب عنهم شركة التأمين في دفع التعويضات من جهة أخرى.

❖ **محل عقد التأمين:** محله المبلغ المتبرع به والذي يكون محدد ويدفع مرة واحدة أو على أقساط لهيئة اعتبارية، ثم تقوم شركة التأمين بجمعها واستثمارها نيابة عنهم أو عن هيئتهم وذلك على سبيل التبرع.

❖ **القسط أو الاشتراك:** وهو المبلغ المتبرع به لهيئة المشتركين يحدد في العقد الذي وقعه العضو مع شركة التأمين ومن أهم العوامل المؤثرة في تحديد مقدار القسط هي مبلغ التأمين المتفق عليه.

❖ **التعويض أو مبلغ التأمين:** هو المبلغ الذي تدفعه أو تتعد بدفعه الشركة إلى المشترك المسعى في وثيقة التأمين عند تحقق الخطر المؤمن عليه.

❖ **الخطر:** وهو ما يحتمل حدوثه والذي بسببه يتم التأمين بمقتضى عقد التأمين (هرموش إيمان وآخرون، بدون تاريخ، ص 67).

3.3. الأهداف التنموية المرتبطة بمؤسسات التأمين التكافلي

ترتبط مؤسسات التأمين التكافلي بأهداف تنموية هامة، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها، وتساهم في تحسين جودة الحياة للفئات الأكثر احتياجاً، وتشمل هذه الأهداف توفير الحماية المالية للأفراد والأسر، ودعم القطاعات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار في الصناعات الوطنية، وتعزيز التضامن الاجتماعي والاستقرار المالي والاقتصادي للمجتمعات المحلية، ومع تطور التأمين التكافلي واتساع رقعة العمل به وهو ما خلق له أهدافاً تنموية مختلفة نذكر منها ما اهتم به التأمين التكافلي وهو الصناعة والزراعة والتنمية الاجتماعية:

1.3.3. في مجال التنمية الصناعية

إن دور التأمين في المجال الصناعي والاستثماري له الأثر الإيجابي على حماية وسائل الإنتاج وتخفيض الخسائر المالية الناتجة في حالة حدوث الأخطار أو الكوارث من خلال إعادة تجديد الأصل أو إصلاحه وصيانته، حيث أن التغطية التأمينية تمكن من استمرار العمليات الصناعية والإنتاجية ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الصناعية.

2.3.3. في مجال التنمية الزراعية

يساهم التأمين التكافلي أيضاً في تعزيز مسيرة التنمية الزراعية من خلال التغطيات التأمينية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي كالمعدات والتجهيزات الفلاحية ووسائل النقل، بالإضافة إلى التأمين ضد الأخطار الفلاحية التي تصيب المحصول أو الزرع كالكوارث الطبيعية وأمراض النبات وتأمين الثروة الحيوانية وغيرها.

3.3.3. في مجال التنمية الاجتماعية

يمكن للتأمين التكافلي الإسلامي أن يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحقيق المقاصد الضرورية للفرد وحتى مقاصده التحسينية عبر التكافل الطبي أو تحمل نفقات العلاج وخاصة في حالات الأمراض المزمنة أو التي تتطلب تكاليف أكثر لعلاجها، بالإضافة إلى تغطية البطالة وحماية الدخل والعجز. (داودي الطيب وآخرون، ص 149).

4.3. أوجه الاختلاف بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي

بشكل عام، يمكن القول أن التأمين التجاري يركز على تحمل المخاطر المالية والمادية، بينما التأمين التكافلي يركز على التضامن الاجتماعي والتعاون لتحقيق الأمان والحماية الاجتماعية، كما يعتبر التأمين التكافلي أكثر اهتماماً بتقديم الخدمات الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمعات التي يعمل بها، بينما يهتم التأمين التجاري بتحقيق الأرباح وتحميل المخاطر المالية.

من خلال قراءة لمعطيات الجدول الموضح أدناه فإن التأمين التكافلي، يعد أحد البدائل أو استراتيجية مهمة تتخذها الشركات التأمينية لجذب نوع العملاء المهتمين باتباع مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة من حيث الهدف التأميني للشركة التجارية والتي تعتبر العملية التأمينية وسيلة ربحية، أما التأمين التكافلي فلا يعتبر الفوائض الناتجة عن زيادة أقساط التأمين عن المصاريف والتعويضات ربحاً، بل تبقى كمخصصات للعمليات اللاحقة وتسوية للعجز المالي، في حين الذمة المالية بالنسبة للشركات التأمينية التجارية فهي واحدة بالمقابل التأمين التكافلي عبارة عن ذمتين ماليتين، الذمة الأولى للشركة والثانية للتأمين، هذه الاستقلالية تجعل المؤمن له بعيد عن أي مشاكل ائتمانية للشركة، ولا يتأثر.

ومن خلال أبرز أوجه الاختلاف المدرجة فإن التأمين التكافلي بعيد عن المخاطر التي قد تحدث للشركة التجارية ولو بشكل بسيط، خاصة بالجانب الائتماني المستند على الفوائد (الربا).

الجدول (1): يوضح الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري.

نقاط الفرق	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
من حيث طبيعة العقد	يقوم على المعاوضة بين المشترك والشركة بقصد الربح	يقوم على أساس التبرع والتكافل بين أطراف العقد لا يقصد به الربح
من حيث المرجعية النهائية	تخضع إلى التشريعات والأعراف ذات أصل تقليدي تجاري ينسجم مع فلسفة الرأسمالية بصفة عامة والتي تكون مبنية على أسس المعاوضات	تخضع المرجعية النهائية لجميع أنشطته إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال استحداث هيئة مخصصة بذلك في الهيكل التنظيمي تسمى "هيئة الفتوى والرقابة الشرعية"
الهدف التأميني	الهدف منه هو تحقيق الربح من عمليات التأمين، بحيث إذا ازدادت أقساط التأمين عن المصاريف والتعويضات تعتبر ربحاً	يهدف إلى تحقيق التعاون فيما بين المشتركين فليس غرض الشركة هو الربح، لأنها لا تستفيد مما تبقى من أقساط التأمين مهما بلغت
من حيث الحكم الشرعي	هو محرم وذلك باتفاق أكثر المجاميع الفقهية، لأنه لا يخلو من الربا	جائز شرعاً وقد أجمع العلماء على جوازه، فهو لا يتعامل بالربا ولا يستغل ما جمع من أقساط في معاملات ربوية
مكونات الذمة المالية	الذمة المالية مكونة من حساب واحد يشمل رأس المال المدفوع وعوائده وفوائده والأرباح التأمينية المتبقية، وهذه الذمة هي المسؤولة عن كل التزامات الشركة.	الذمة المالية تتكون من ذمتين ماليتين مستقلتين الأولى ذمة الشركة (المساهمين) تتكون من رأس المال المدفوع والعوائد التي تحصل عليها من عقد المضاربة بين الشركة وحساب التأمين، الذمة الثانية هي حساب التأمين تتكون من أقساط التأمين وعوائدها
الفائض التأميني والربح التأميني	لا يعود الأصل أو أي جزء من قيمة القسط المدفوع بأي حال من الأحوال إلى المستأمن لأنه يدخل في ملكية الشركة ويدخل ضمن أرباحها ويسمى "ربحاً تأمينياً"	أصل قيمة القسط المدفوع يعود إلى صاحبه به اقتطاع حصة التعويضات المصروفات وإعادة التأمين، وهو ما يسمى بالفائض التأميني.
عوائد استثمار الأقساط	عوائد شركة التأمين التجاري تعود للشركة التجارية فقط	عوائد النشاطات الاستثمارية الخاصة بصندوق المشتركين تعود إلى حساب التأمين بعد اقتطاع حصة الشركة كمضارب

المصدر: هرموش إيمان ومقيم صبري، مرجع سبق ذكره، ص 70.

4. التجربة الماليزية في تطبيق التأمين التكافلي

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية والتي تبنت مبادئ الصيرفة الإسلامية كتوجه اقتصادي للدولة في جانب المعاملات البنكية، واستعمال مشتقات مالية إسلامية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية والاستثمار في المؤسسات ذات الأنشطة المباحة شرعاً وقد اعتمدت على التأمين التكافلي كسياسة تأمينية بالموافاة مع التأمين التجاري.

1.4. مراحل تأسيس صناعة التكافل في ماليزيا

تصطلح ماليزيا على التعامل في مجال التأمين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تم إصدار أول قانون للتكافل في ماليزيا سنة 1914، وتأسست أول شركة في التكافل في شهر نوفمبر من نفس السنة، وهي شركة تكافل ماليزيا وأصبحت ماليزية من أهم الدول حاضنة له، وتحوز ماليزيا حالياً على 11 مؤسسة تأمين تكافلي إسلامي (مريم زغلامي وآخرون، 2020، ص 34)، حيث مرت مراحل هاته الصناعة على:

التأمين التكافلي كأحد الاستراتيجيات للحد من المخاطر التأمينية: نموذج التجربة الماليزية

- ❖ المرحلة الأولى: (1984م-1992م) حيث قام البنك المركزي الماليزي بتشريع قانون التكافل لسنة 1984، بعد الاحتياج إلى بديل شرعي وتعزيز عمل البنك الإسلامي الذي تأسس سنة 1983 وتأسيس أول شركة تكافل عام 1984، ركزت هذه المرحلة على البنية التحتية الأساسية لهذه الصناعة ولا يزال يستخدم إلى الوقت الراهن وينص على ضرورة تسجيل شركات التكافل، وتشكيل لجنة شرعية للتأكد من الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.
 - ❖ المرحلة الثانية: (1993م-2000م) بداية التنافس، وذلك بدخول شركة تكافل أخرى كما شهدت هذه الفترة تعاوناً أكبر بين شركات التكافل في المنطقة بما في ذلك تأسيس مجموعة تكافل آسيان في عام 1985م وتأسيس (International (L) (ASEAN) Retakaful Ltd في عام 1997م الذي ساعد على إجراء الترتيبات الخاصة بإعادة التكافل بين شركات التكافل في ماليزيا وفي المنطقة وهي بروناي واندونيسيا وسنغافورة.
 - ❖ المرحلة الثالثة: (2001م-2010م) بدأت بتقديم الخطة الرئيسية للقطاع المالي في عام 2001، حيث تهدف إلى جملة أمور من بينها ترقية قدرات شركات التكافل وتقوية الهيكل القانوني والشرعي والرقابي لصناعة التكافل، ويعتبر الجزء المتعلق بالصيرفة الإسلامية والتكافل تحت الخطة الرئيسية المذكورة وسيلة لتحقيق طموح ماليزيا لتكون مركزاً دولياً للنظام المالي الإسلامي، ولقد شهدت هذه الفترة زيادة في التنمية والتنافس وذلك إثر الترخيص لثلاث شركات جديدة ومن أجل تعزيز تنمية صناعة التكافل، تم تأسيس اتحاد مخصص لشركات التكافل في عام 2002 ويعرف باتحاد التكافل الماليزي يسعى هذا الاتحاد إلى تحسين المراقبة الذاتية لصناعة التكافل (غراف زهرة وآخرون، ص 32).
- ما يميز التجربة الماليزية هو الاستمرارية في تحديث النظام لديها، وهو أحد أهم أسباب نجاح النظام التكافلي كآلية للتأمين في ماليزيا، إذ أن التحيين المستمر لنظامها التكافلي جعله مواكب للتغيرات الاقتصادية المتسارعة وهو ما أعطى قيمة مضافة لهذا النوع من التأمين.

2.4. الاستراتيجيات الماليزية

- طبقت ماليزيا مجموعة من الاستراتيجيات جعلتها تصدر السوق المالي الإسلامي، ما مكّنها من السيطرة على 51% من الصكوك العالمية الذي بلغ حجمها 396 مليار دولار هذه النتائج الإيجابية أتت بعد جهود مضمّنة وفق الاستراتيجيات التالية:
- ❖ نشر الوعي التعليمي: اهتمت ماليزيا بنشر الوعي المالي الإسلامي كوسيلة للإقناع بالاستثمار الإسلامي والذي يتميز بميزة تقليل المخاطر وتحقيق العوائد على المستفيدين والمؤسسات المستثمرة، وذلك بإبرام الشركات مع المؤسسات التعليمية من أجل تقديم المؤتمرات، الندوات، النقاشات الجامعية.
 - ❖ دور فعال للقطاع الحكومي والخاص: وذلك بعد قناعة ماليزيا أن تدخل الحكومة ضروري لإنجاح العمل بمنظومة إسلامية وذلك لسهولة التحكم والرقابة من خلال وضع التنظيمات والأطر القانونية، وإنشاء هيئات الرقابة لتسهيل وتطوير العمل المالي الإسلامي، ما أدى إلى زيادة ثقة المستثمرين الخواص للاستثمار ودوره في نشر وتطوير الصناعة الإسلامية خصوصاً بعد تأكيد صلاية الجهاز المالي الإسلامي الحكومي.
 - ❖ دعم البحث والتطوير: أنشأت الحكومة الماليزية مراكز بحث وقامت بتقديم المساعدات لتطوير الصناعة المالية الإسلامية عموماً وتأسيس معاهد متخصصة لتكوين الأطارات المتخصصة في المالية الإسلامية، ما أدى إلى تحديث الابتكارات وإيجاد حلول للمشاكل والعراقيل التي تواجه منظومة المالية الإسلامية.
- أبرزت التجربة الماليزية العوامل المحفزة على الاستثمار في مجال التأمين التكافلي، وتفضيل العملاء للمنتجات المالية الإسلامية، خاصة المنتجات التأمينية أهمها:

- إيجاد شركات إعادة التأمين وفق مبادئ التأمين التكافلي وتغطي أخطاره بما يسمى بإعادة التكافل.
- قلة المخاطر المحتمل حدوثها لغياب تأثير المعاملات الربوية، ذات التأثير الكبير بالمخاطر التأمينية.
- خلق سوق واسع للتأمين التكافلي في الدول العربية والإسلامية، وفي جميع أنحاء العالم.
- اعتماد الحكومات لبعض الدول على التجربة الماليزية لجعل التأمين التكافلي هو المعتمد كحال السودان والسعودية (رقيق عقبة وآخرون، 2021، ص ص 88-89).

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في التأمين التكافلي، حيث تمتلك سوقا تأمينية مزدهرة ومتنوعة تتضمن شركات تأمين تكافلي وتعاوني وتأمين تقليدي، نمت هذه الصناعة بشكل كبير، تتميز تجربة ماليزيا في التأمين التكافلي بالعديد من المزايا والتحديات، فمن الجانب الإيجابي فإن الحكومة الماليزية تعتبر الداعم الرئيسي لتطوير صناعة التأمين التكافلي في البلاد، حيث تشجع على تنمية هذا القطاع وتوفير الدعم اللازم للشركات المحلية، كما تشمل تجربة ماليزيا في التأمين التكافلي على تحديات مختلفة، ومن أهمها توفير منتجات تأمينية ملائمة للعملاء، وتطوير الخدمات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات المستهلكين المسلمين في الداخل والخارج .

الجدير بالذكر أن شركات التأمين التكافلي في ماليزيا قدمت حلولاً مبتكرة وجذابة للعملاء، مثل منتجات التأمين الصحي العائلي والتأمين العقاري التكافلي، وتعمل على تطوير منتجات جديدة تتوافق مع احتياجات المستهلكين الماليزيين. من خلال ما سبق يمكننا الإجابة عن فرضيات الدراسة حيث أن الفرضية الأولى صحيحة، حيث يمكن للتأمين التكافلي أن يقلل من المخاطر التأمينية ويعد من الاستراتيجيات الفعالة لإدارة المخاطر، فهو يعتمد على التكافل بين المؤمنين لتحمل المخاطر والتكاليف بشكل مشترك، ويشمل أشكالاً مختلفة من التأمين مثل التأمين الصحي والحياة والسيارات ، أما الفرضية الثانية صحيحة أيضاً، حيث أن تجربة ماليزيا في مجال التأمين التكافلي تعد نموذجاً ناجحاً لدراسة فعالية هذه الاستراتيجية حيث تم تطبيقه بنجاح في السوق الماليزي وتم توسيع نطاقه ليشمل العديد من أنواع التأمين.

5. خاتمة:

خلصت هذه المقالة إلى أن إدارة المخاطر التأمينية هي عنصر أساسي في نجاح شركات التأمين، ويعد التأمين التكافلي أحد أشكال التأمين الحديثة التي تركز على المبادئ الإسلامية وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل أفضل، وقد تم استعراض تجربة ماليزيا في تطبيق التأمين التكافلي بنجاح، حيث تم تحسين الوعي بالتأمين وتوسيع نطاق التغطية للفئات الضعيفة والمتوسطة.

توصي هذه المقالة بضرورة تعزيز الجوانب العملية لإدارة المخاطر التأمينية وتحسين الكفاءة في تقييم المخاطر وإدارتها وتشجيع تطوير التأمين التكافلي في الدول الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجب توفير التدريب والتعليم المستمرين للعاملين في قطاع التأمين لتحسين مهاراتهم في إدارة المخاطر التأمينية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات الدعم والتشجيع لتنمية صناعة التأمين التكافلي، وتوفير البيئة الملائمة للشركات لتقديم منتجات وخدمات تأمينية ذات جودة عالية وبأسعار معقولة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصلاح القوانين واللوائح التي تنظم صناعة التأمين وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة لتعزيز الثقة في قطاع التأمين.

6. قائمة المراجع :

- 1- فودة محمد عبد الفتاح، (2013)، تقدير وتخصيص هامش الأمان بين وحدات الخطر في شركات التأمينات العامة.
- 2- أيمن زيد والطاهر العمودي، (2015)، "إدارة المخاطر في شركات التأمين دراسة قياسية بالتطبيق على الشركة الجزائرية للتأمين"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، ص 174-175.
- 3- بن بتيش بلال وشريط صلاح الدين، "إدارة المخاطر ومساهمتهما في تفعيل أداء شركات التأمين دراسة حالة المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa سطيف"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2، جزء 1، ص 338.
- 4- أيمن زيد والطاهر العمودي، مرجع سبق ذكره، ص 178.
- 5-P.R.Gupta, Essentials of Insurance and Risk Management, Himalaya Publishing House, New Delhi, 2016, p3.
- 6- فيروز جبرار، (2018)، "دور التقنيات الكمية كأداة لإدارة المخاطر في شركات التأمين"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، ص 35.
- 7- حساني حسين بن الحاج ومريم حسناوي، (2016)، "الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في الشركات التأمينية إشارة للتجربة الجزائرية"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري والمالي: إدارة المشاريع (التحديات والأفاق)، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاديلفيا، ص 6 - 7.
- 8- سنجاج الدين نور الدين وحساني حسين، استراتيجيات نظام الملاحة 2 الأوروبي في إدارة مخاطر شركات التأمين. مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 4 العدد 1، ص 10-11.
- 9- فيروز جبرار، مرجع سبق ذكره، ص 37.
- 10- حساني حسين بن الحاج ومريم حسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- 11- منال بن شيخ، (2018)، "طرق وأساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص دراسة حالة شركة AXA"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11 العدد 2، ص 217.
- 12- سنجاج نور الدين وحساني حسين، مرجع سبق ذكره، ص 19-21.
- 13- بن سعيد محمد وبعاثي خالد، 2015، ص 7.
- 14- منال بن شيخ، مرجع سبق ذكره، ص 218.
- 15- Kenneth Saldanha, "7 trends insurance risk managers say require urgent action", Accenture, Accessed in: 05-12-2022, at: 22:52, URL: <https://insuranceblog.accenture.com/7-trends-insurance-risk-managers-say-require-urgent-action>.
- 16- فيروز جبرار، (2016) "أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، ديسمبر، ص 155.
- 17- عتيقة بن طاطة، (2018)، أثر الإبداع على تحقيق المزايا التنافسية في مؤسسات التأمين بالجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 4، العدد 2، ص 85-86.
- 18- هرموش إيمان ومقيص صبري، "واقع وآفاق التأمين التكافلي في الجزائر محاكاة تجارب عالمية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 3، العدد 2، ص 67.
- 19- داودي الطيب وكردوديصبرينة، "التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته"، مجلة الإحياء، العدد الخامس عشر، ص 149.
- 20- هرموش إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.
- 21- مريم زغلامي ولطيفة بهلول، (2020)، "أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي مع الإشارة إلى التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة رؤى اقتصادية، ص 32.
- 22- مريم زغلامي، لطيفة بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 34.
- 23- غراف زهرة وبن سعيد لخضر، تجربة ماليزيا في التكافل الإسلامي وفرصة الاستفادة منها في المعاملات المالية الجزائرية، ص 32.
- 24- رقيق عقبة ولباز الأمين، (2021)، "التجربة الماليزية في التأمين التكافلي كمدخل لتطويل التمويل الإسلامي مع بيان أثره على تطور التمويل الإسلامي الماليزي"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، أكتوبر، ص 88-89.